FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

Ost Observatoire Social Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

عدد: 98

نشرية شهر نوفمبر 2021

أكثر من 100 يوم منذ زيارة رئيس الجمهورية إلى حوض المناجم

رحاب مبروكي

873
تحركا احتجاجيا

28
حالة إنتحار
و محاولة إنتحار

878
مهاجر(ة)

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف : 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE

المقدمة

عادت الاحتجاجات والحركات الاجتماعية الى نسقها العادي من الاحتجاج للمطالبة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك بعد شهر واحد من تشكيل الحكومة الجديدة. اذ لم يصدر عن رئيسة الحكومة وفريقها الحكومي اي رسائل واضحة بخصوص الرد على مجمل المطالب الاجتماعية والتي تجد طريقها مرة اخرى للتفاقم مشرعة الباب لبداية سنة صعبة.

وتزيد حالة الضبابية والغموض بخصوص غياب موارد تغطية العجز في ميزانية العام الجاري وكذلك ضبابية ميزانية العام الجديد من تعقيدات هذا الوضع.

وأمام غياب الرؤيا الواضحة والاستراتيجية الفعّالة لتعبئة الموارد المالية الضرورية لميزانية الدولة بآليات قانونية عاجلة ومتوسطة المدى واخرى استراتيجية من اجل مكافحة الفساد واسترجاع الأموال من المتهربين ضريبيا واسترجاع مستحقات الدولة الجبائية والديوانية لدى المتهربين والحد من الإعفاءات والامتيازات الجبائية واحداث ضريبة على الثروة وعلى الأنشطة المستفيدة من الجائحة ومحاربة الفساد بصفة شاملة ومقاومة تهريب الأموال ومراجعة قانون استقلالية البنك المركزي، يبدو ان الطريق بات مفتوحا خلال العام الجديد لمزيد من المديونية الخارجية وما يتبع ذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية تنفيذا لسياسات المانحين الدوليين.

والتوجه نحو مزيد من التداين الخارجي يعني الابقاء على ذات الخيارات الاقتصادية والاجتماعية لما قبل 25 جويلية ومزيد تأجيج الوضع الاجتماعي والذي توجه منذ شهر نوفمبر الى حركيته المعهودة وينبئ بانفجار اجتماعي ما ان جادت ميزانية العام الجديد بتوظيفات ضريبية جديدة (علما وان ثلثيْ موارد ميزانية الدولة تأتي من الجباية) وما ان تم رفع الدعم بشكل غير مدروس ودون خطة واضحة وما ان سُدّت كل المنافذ امام استيعاب قطاعات مشغلة في القطاع العام كالصحة والتعليم لطالبي الشغل.

والى جانب عدم وضوح الخطة الاقتصادية التي ستعتمدها الحكومة وخيارات سعيّد الاقتصادية، والتي لا تبدو أوليا مختلف عمّا سبق من سياسات اذا غابت الحلول الوطنية لتعبئة موارد الميزانية وتم اللجوء بشكل كلي للاقتراض الخارجي، تغيب الرؤيا الاجتماعية الواضحة وبالتالي التشخيص الواقعي للوضع الاجتماعي، والذي يبدو أنه متجه نحو تشويه الحراك الاجتماعي واعتباره ضربا من ضروب التآمر، كما تغيب الخطة الاتصالية الجادة والمقنعة وهي مجموعة من القوادح التي من شانها ان تسرع من انفجار الاحتقان الاجتماعي.

وقد اتضح من خلال شهر نوفمبر ان سياسات ما بعد 25 جويلية في التعاطي مع الملف الاجتماعي لا تختلف عن سابقاتها وذلك على الاقل من خلال احداث ثلاث :

ازمة مصب القنة بعقارب

أكدت دون شك ان السلطة لا تمتلك حلول في مواجهة الازمات البيئية والاجتماعية وهي غير ضامنة للحق في بيئة سليمة ولا تستجيب لمطالب ونضالات نشطاء البيئية وسرعان ما لجأت للحل الأمني لفتح المصب بالقوة العامة ومواجهة الحراك الاجتماعي في المنطقة بالغاز المسيل للدموع، مما أدى إلى وفاة الشاب عبد الرزاق لشهب اثر اختناقه بالغاز، وبالايقافات.

وكان المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد اصدر بيان اول بتاريخ 9 نوفمبر حذر فيه من التعاطي الامني مع الازمة منددا بقصور التعامل السياسي مع الازمات الاجتماعية وبالتستر، تحت غطاء المصلحة العامة، للتمادي في خدمة مصلحة لوبيات وشركات تقوم بخرق القانون والدستور دون أي رقابة أو محاسبة بتواطؤ من وزارة البيئة وهياكلها المكلفة بالمراقبة والمتابعة.

عودة أزمة الكامور

مع حلول الذكرى الأولى لتوقيع اتفاقية 8 نوفمبر بين الحكومة ومعتصمي الكامور والتي اعْتُبِرتْ آنذاك خطوة إيجابية من المشيشي نحو الاستجابة لمطالب عادلة تنهي ازمة توقف ضخ البترول في صحراء الكامور وتنهي ازمة اجتماعية يدفع استمرارها نحو مزيد من التمرد والجهوية. الا ان عدم التفاعل مع هذه الحركة الاجتماعية التي استمرت في الزمن وتطورت وارست مشهدا احتجاجيا جديدا من التآزر والتضامن الجهوي وعدم تطبيق اتفاقية 8 نوفمبر اكّد مسألتين : اولهما تكريس تنصل الدولة من التزاماتها عبر التنصل من الاتفاقيات المبرمة وثانيهما القطع مع تقاليد من الحوكمة والشفافية كاد تطبيق الاتفاقية ان يرسيها.

ازمة ترحيل المهاجرين غير النظاميين

لم يظهر الرئيس سعيد اي مساعي من اجل توقيع اتفاقيات مع دول شمال المتوسط من اجل وقف الترحيل القسري للمهاجرين غير النظاميين كما أن خطابه ظهر في شكل المدين لهذه الظاهرة الاجتماعية واعتبارها شكلا من اشكال التآمر ضده. والحال ان "الحرقة" بات طريقا للباحثين عن آفاق اقتصادية واجتماعية سُدّت كل منافذها في تونس. كما يتواصل تحفظ السلطات عن اتفاقياتها الموقعة مع الجانب الإيطالي في علاقة بترحيل المهاجرين غير النظاميين وتسد الطريق امام الباحثين عن المعلومة والحال ان فيلما وثائقيا (LA VIA DELLA RITORNO) بثته قناة راي نيوز 24 الايطالية كشف عن وثيقتين هامتين :

* الوثيقة الأولى تمثل نص محضر الجلسة بين الجانبين الايطالي والتونسي بتاريخ 20 نوفمبر 2020 حول التزامات تونس بالتعاون في الترحيل القسري للمهاجرين غير النظاميين التونسين وتشديد الرقابة على الحدود

* الوثيقة الثانية تمثل مراسلة وزارة الخارجية التونسية لسفارة تونس بايطاليا لمتابعة الالتزامات المالية لايطاليا مقابل التعاون التونسي في قضايا الهجرة. هذه المعطيات يرفض الجانب التونسي كشفها لوسائل الاعلام الوطنية وللراي العام الوطني.

ويمكن القول إن شهر نوفمبر الذي شهد تسجيل 873 تحرك احتجاجي في مختلف الجهات مثّل محطة مهمة لتقييم مدى جدية سلطات ما بعد 25 جويلية في التعاطي مع الملف الاقتصادي والاجتماعي ومدى تغييرها للسياسات التي كانت معتمدة وأدت سابقا الى زيادة في معدلات البطالة والفقر والتهميش وتردي الخدمات الأساسية وبالتالي استمرار ذات الخيارات وذات السياسات.

وسيكون الاحتقان الاجتماعي هذه المرة مختلفا لان سقف الآمال ما بعد 25 جويلية كان مرتفعا وحجم الانتظارات كان أكبر ولا يحتمل اي تأجيل. ولكم في الأرقام والاحصاءات التي تم رصدها خلال شهر نوفمبر قاعدة لاستشراف تطورات الاحتقان الاجتماعي مع نهاية هذا العام وبداية العام الجديد.

احتجاجات شهر نوفمبر

أكدت الاحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية طيلة شهر نوفمبر تكرر ذات السيناريو : سلطة فاقدة للقدرة على إدارة الازمات، انتهاج سياسة الانهاك والتجاهل، عدم وضوح الرؤيا بخصوص البرنامج الاقتصادي والاجتماعي، استخدام قضايا عادلة كوسيلة في الصراع السياسي مثل قضية التشغيل، غياب أي منهج اصلاحي للمشاكل الاجتماعية المطروحة وفي مقدمتها العنف الاجتماعي والتنمر والاقصاء ضد الحلقات الهشة مثل الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة كحاملي الاعاقة العضوية والبصرية والمصابين بالمهق حيث تغيب احيانا الاحصاءات الرسمية حول اعدادهم والفرص المتاحة لهم للنفاذ الى التكوين والتدريب وسوق الشغل.

وقد شهد شهر نوفمبر تناميا في العنف الاجتماعي والذي اجتاز بوابة المؤسسة التربوية وأصبح وسيلة تواصل بين طرفيْ العملية التعلمية وما تلى ذلك من شيطنة للتلاميذ وترذيل للعملية التعلمية وتحييد للمؤسسة التربوية عن دورها في تنشئة في ظل غياب أي مسار لإصلاح التعليم.

خارطة الاحتجاجات

من ضمن 873 تحركا احتجاجيا للمواطنين وللحركات اجتماعية سجل الوسط الغربي 333 تحركا احتجاجيا ليأتي في مرتبة أولى كقطب ذو ثقل احتجاجي. ويضم هذا الإقليم ولايات القصرين (135 تحرك احتجاجي) والقيروان (135 تحرك احتجاجي) وسيدي بوزيد (63 تحرك احتجاجي). يليه اقليم الشمال الشرقي ب184 تحرك احتجاجي وفي مقدمته ولاية تونس كمركز ثقل احتجاجي ثم اقليم الجنوب الغربي ب150 تحرك احتجاجي وشهدت قفصة لوحدها 115 تحركا احتجاجيا من ضمن التحركات الاحتجاجية المسجلة في هذا الإقليم. وفاقت الاحتجاجات، وطنيا، 110 احتجاج في كل من ولايات تونس والقيروان وقفصة والقصرين.

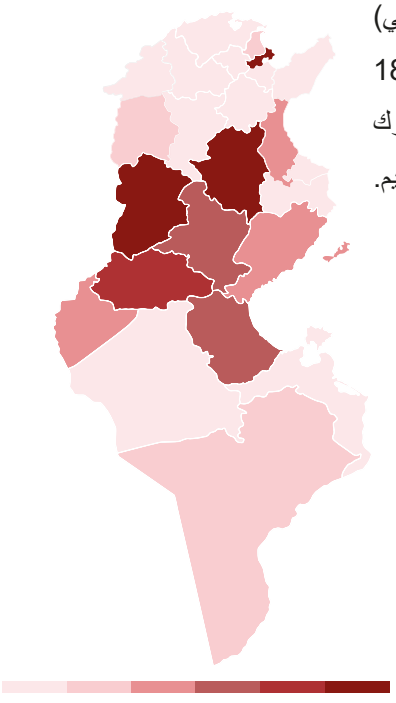

873 احتجاج

الشمال الشرقي	184	57	الشمال الغربي
الوسط الشرقي	80	333	الوسط الغربي
الجنوب الشرقي	69	150	الجنوب الغربي

بن عروس	1	17	أريانة
تونس	159	5	بنزرت
منوبة	1	1	زغوان
باجة	9	0	نابل
سليانة	9	4	جندوبة
سوسة	40	35	الكاف
المنستير	2	38	صفاقس

سيدي بوزيد	63	0	المهدية
القيروان	135	135	القصرين
قابس	43	21	تطاوين
توزر	33	5	مدنين
قفصة	115	2	قبلي

وقد مثلت التحركات الاحتجاجية العشوائية اي تلك التي تنزع نحو العنف حوالي 81.2% من مجموع التحركات الاحتجاجية المسجلة وناهزت نسبة 88% في ولاية تونس لوحدها.ومن الملاحظ ان هذه التحركات الاحتجاجية العشوائية تشمل الاحتجاجات التلقائية والمنظمة ايضا مع تفاوت بين الجهات. مع تقارب نسبي في الاحتجاجات التلقائية والمنظمة.

اي ان الاحتجاجات التي تكون منظمة ويتم الاتفاق حولها للخروج في مسيرة سلمية او تنفيذ وقفة احتجاجية او تعطيل سير او غيرها من الاشكال الاحتجاجية ينزلق بعضها نحو العشوائي. كما أن بعض الاحتجاجات التلقائية التي تكون ردة فعل تجاه مطلب ما كالعطش مثلا او ازمة مفاجئة في النقل او غيرها تنزلق لاحقا نحو العشوائية والعنف.وقد مثلت الاحتجاجات العشوائية صفر في ولايات قبلي واريانة وزغوان وبن عروس والمنستير وجندوبة.

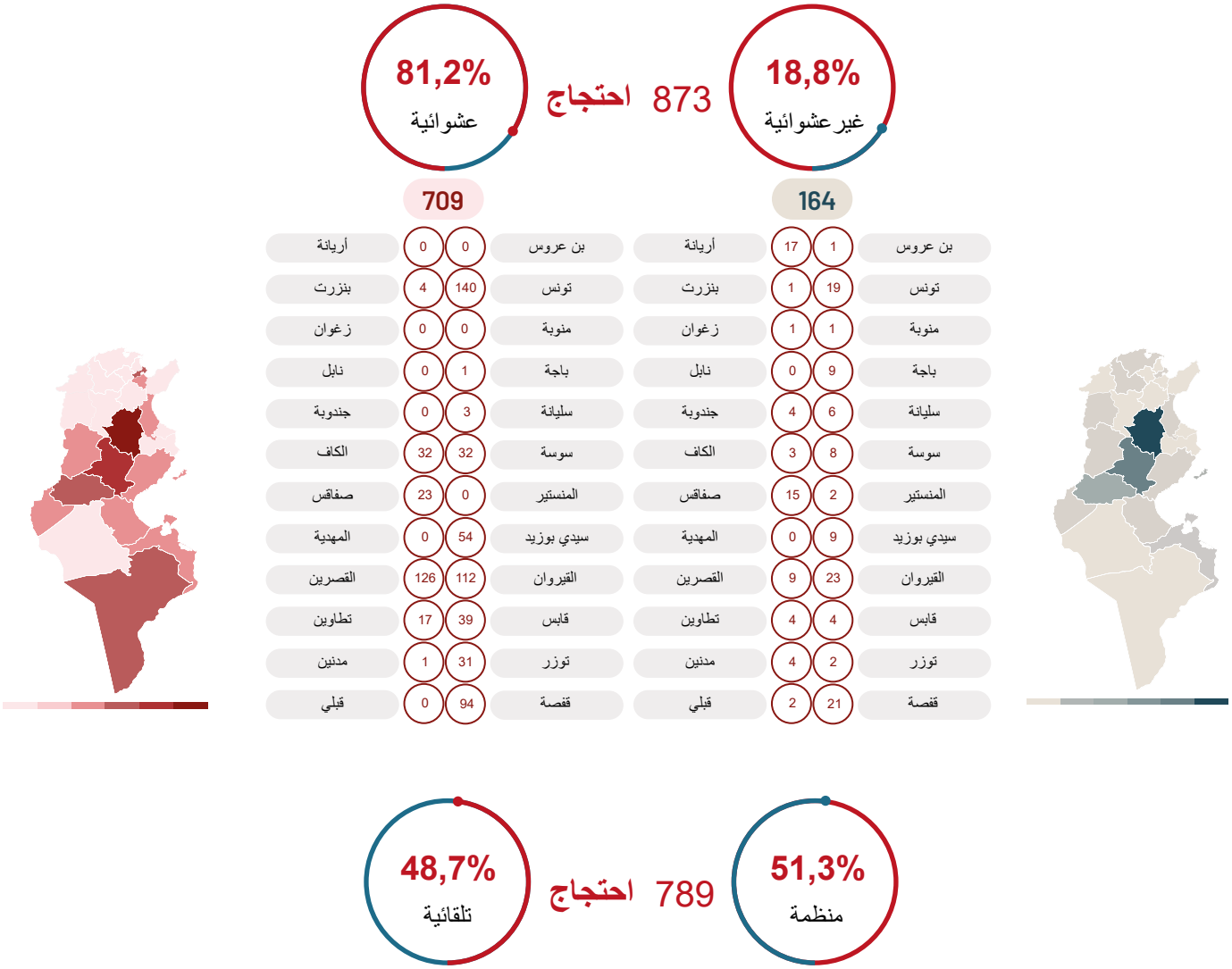

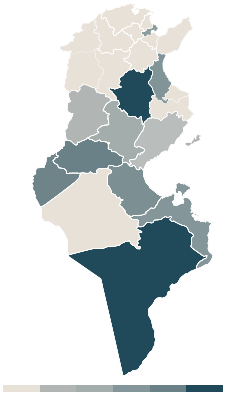

بن عروس	1	16	أريانة
تونس	70	0	بنزرت
منوبة	1	1	زغوان
باجة	4	0	نابل
سليانة	2	0	جندوبة
سوسة	34	0	الكاف
المنستير	2	7	صفاقس
سيدي بوزيد	12	0	المهدية
القيروان	36	79	القصرين
قابس	43	8	تطاوين
توزر	32	3	مدنين
قفصة	73	1	قبلي

425

بن عروس	0	1	أريانة
تونس	89	5	بنزرت
منوبة	0	0	زغوان
باجة	5	0	نابل
سليانة	7	4	جندوبة
سوسة	6	35	الكاف
المنستير	0	31	صفاقس
سيدي بوزيد	51	0	المهدية
القيروان	99	56	القصرين
قابس	0	13	تطاوين
توزر	1	2	مدنين
قفصة	42	1	قبلي

448

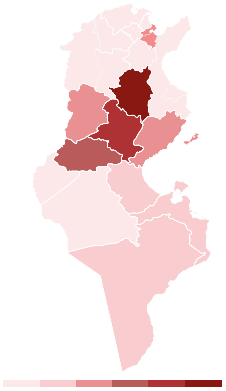

المحتجون ومطالبهم

مثل الاعتصام ابرز شكل احتجاجي يخوضه اصحاب المطالب طيلة شهر نوفمبر (60.5% من مجموع الاحتجاجات المرصودة). وبلغ عدد الاعتصامات 27 اعتصاما ومجموع عدد ايام الاعتصام 528 يوم اعتصام. تليه الوقفات الاحتجاجية بنسبة 11 % ثم الدخول في اضراب بنسبة 6.8 % وقد تم رصد 5 اضرابات و59 يوم اضراب. كما تم رصد 3 اضرابات جوع و27 يوم اضراب عن الطعام.

كما خاض المحتجون اشكال احتجاجية اخرى مثل غلق الطرقات ومنع الالتحاق بتقاعد الدراسة واطلاق استغاثة وتعبير عن السخط عبر وسائل الاعلام.

اليات التحركات الاحتجاجية

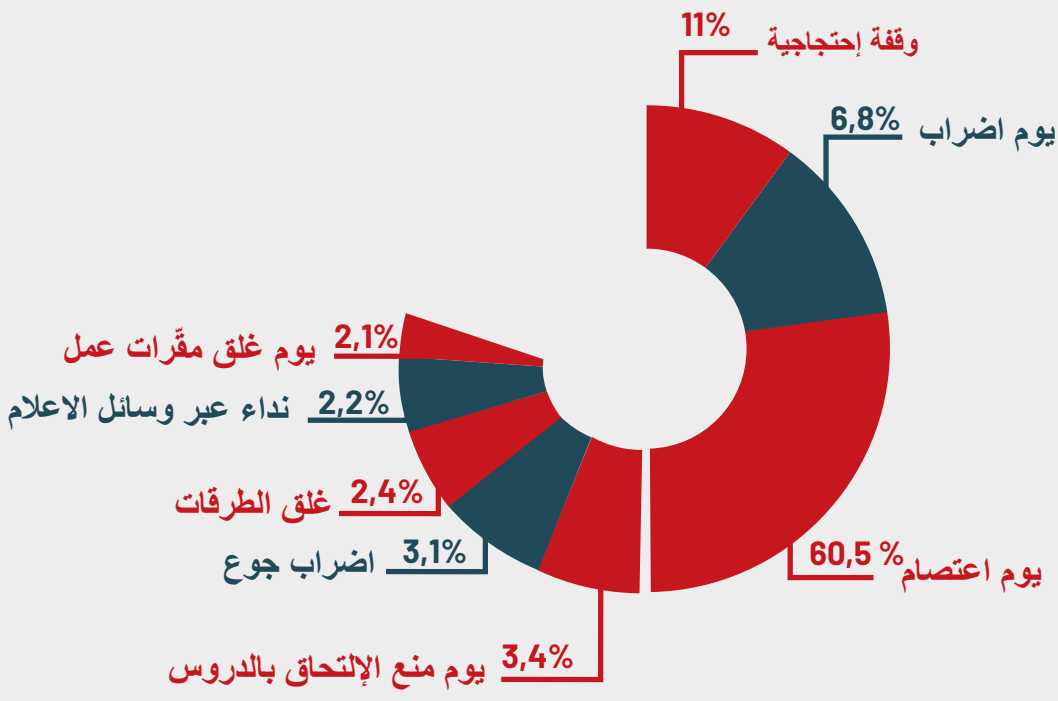

528
يوم اعتصام

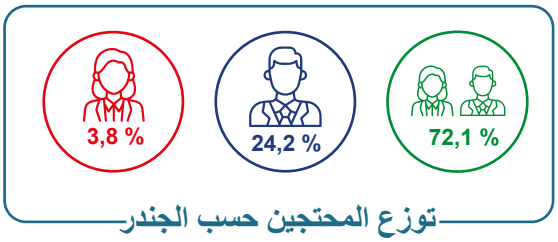

هؤلاء المحتجون الغاضبون من اجل الشغل (53%) وحقوق العمال وتحسين الوضعيات المهنية(33%) ومن أجل تطبيق الاتفاقيات (17%) ومن أجل الرواتب (96 تحرك احتجاجي) وطلبا للتنمية (64 تحرك) ورفضا للعطش (53 تحرك) وللمطالبة بمكافحة الفساد(11تحرك)

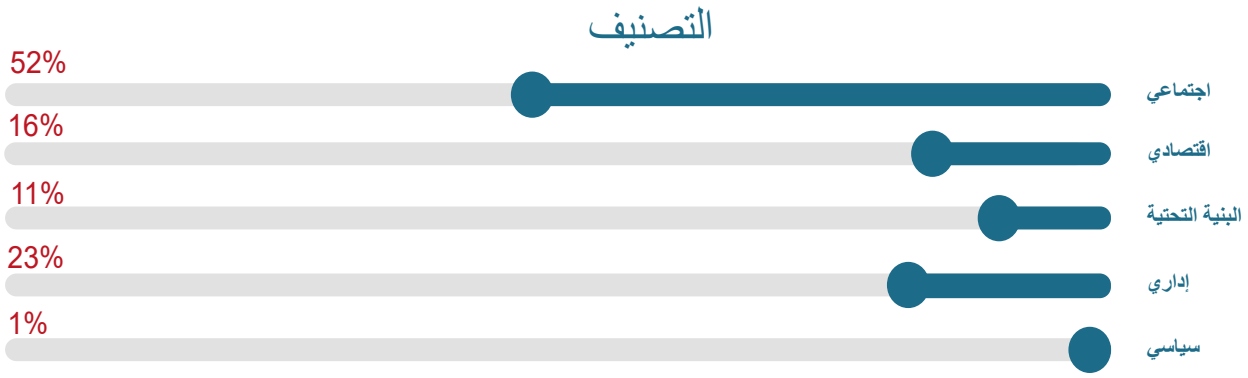

كانوا معطلين عن العمل (42 % من الفاعلين في الاحتجاجات) ومعطلين من أصحاب الشهادات العليا (41%) وايضا كانوا موظفين وعمال ونشطاء وطلبة وتلاميذ وأولياء وفلاحين وتجار وبحّارة.

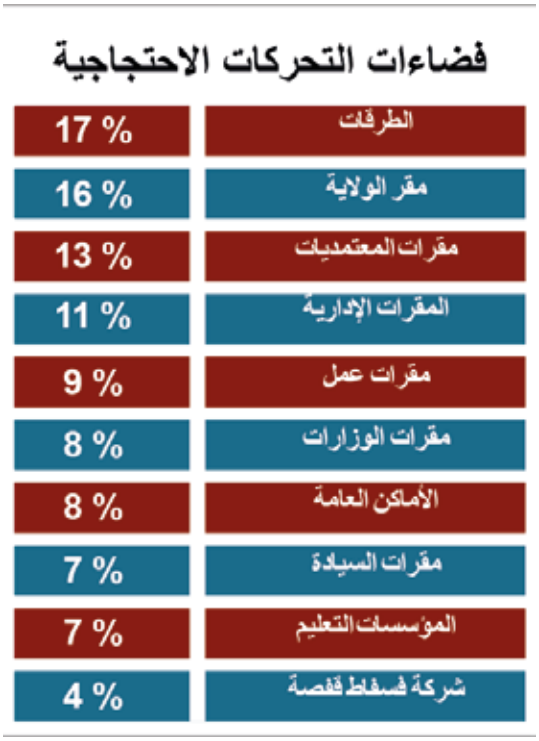

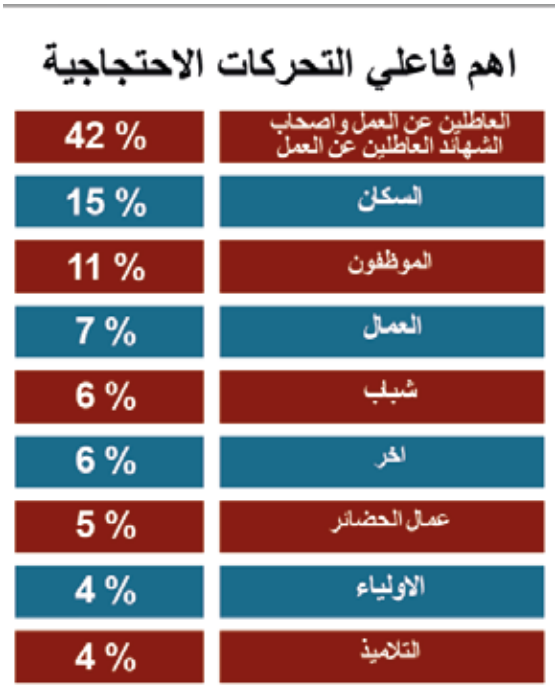

ومثلت الطرقات ابرز فضاء احتجاجي وذلك بنسبة 16 % وهو فضاء استعراضي فيه محاولة لجلب الانتباه وشد الأنظار طلبا للتفاعل مع مطالبهم والاستماع إليهم. كما مثلت مقرات الولايات قبلة للمحتجين والغاضبين بنسبة15 % تليها المعتمديات بنسبة 12% ثم المقرات الادارية بنسبة 10% ثم الأماكن العامة. وقد تساوت خلال شهر نوفمبر نسبة الاحتجاجات امام قصريْ القصبة وقرطاج وذلك بنسبة 4%.

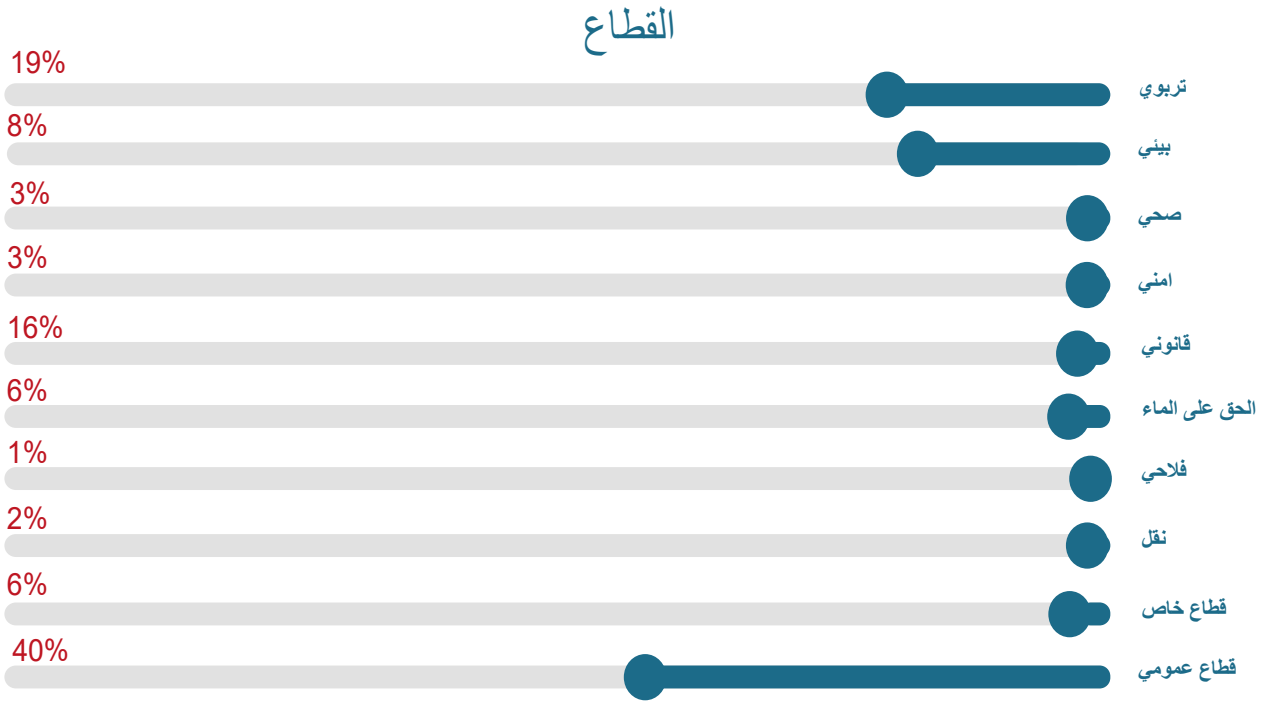

تقرير حول الهجرة غير النظامية نوفمبر 2021

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2018 – 2019 – 2020 - 2021

تراجعت نسبة عدد المهاجرين التونسيين الواصلين الى إيطاليا لتبلغ 24% من جملة الواصلين الى إيطاليا من جميع الجنسيات بعد كانت خلال أشهر اوت وسبتمبر واكتوبر في حدود 28%. حيث وصل الى إيطاليا بطريقة غير نظامية خلال شهر نوفمبر 878 مهاجرا بتراجع يقدّر ب 32% مقارنة بنوفمبر 2020 وبلغت جملة الواصلين الى إيطاليا منذ بداية السنة 15210 مهاجرا تونسيا أي بنسبة زيادة ب 19% مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2020.
في حين تم منع 1969 مهاجرا من الوصول الى السواحل الإيطالية أي بزيادة ب 131% مقارنة بنوفمبر 2020 كما بلغ عدد المجتازين الذين تم منعهم منذ بداية السنة 24116 مهاجرا أي بنسبة زيادة ب 90% مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2020.

لا تخفي تصريحات بعض المسؤولين الفرنسيين والايطاليين سعادتهم بمستوى التعاون التونسي في مراقبة الحدود والتعاون في مجال الترحيل القسري مستندة الى الأرقام التي تحققها السلطات التونسية في مجال مراقبة الحدود البحرية في نفس الوقت الذي شهد شهر نوفمبر احتجاجات للبحارة التونسيين ضد تقاعس الحرس البحري في حماية مراكب الصيد التونسية والتصدي للصيد العشوائي.

توزيع الواصلين الى إيطاليا خلال شهر نوفمبر 2021

	الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
نوفمبر	878	754	27	35	65
المجموع	15220	12080	550	612	1980

بلغ عدد القصّر التونسيين الواصلين الى إيطاليا منذ بداية السنة 2591 قاصرا وهو يمثلون 17% من جملة الواصلين التونسيين الواصلين الى إيطاليا. كما بلغ عدد النساء الواصلات الى إيطاليا منذ بداية السنة 550 امرأة.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال شهرنوفمبر

	مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت	جندوبة
نوفمبر	9.4%	1.7%	44.7%	10.5%	8.2%	4.7%	15.2%	3.5%	2.4%	-

* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

تركزت عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر نوفمبر بجهة صفاقس والتي بلغت 44.7% وتليها ولاية نابل ب 15.2% ثم ولاية المهدية ب 10.5%. تميّز شهر نوفمبر بصعوبة رصد عمليات الاجتياز المحبطة حيث لم تصدر وزارة الداخلية التونسية على موقعها الرسمي غير بلاغات قليلة حول عمليات الاجتياز .

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال شهر نوفمبر

	تونسيون/ات	غير تونسيين/ات
نوفمبر	27.18%	72.81%

بلغت نسبة الجنسيات غير التونسية من المهاجرين الذين تم منع اجتيازهم 72.81% نتيجة عمليات الانطلاق من السواحل الليبية والتي ينتهي بها المطاف في المياه التونسية ليتم اعتراضها من السلطات التونسية. شيئا فشيئا تتحول تونس الى منصة إنزال للمهاجرين في غياب المنظومة القانونية واللوجستية نتيجة تخلي دول الاتحاد الأوروبي عن دورهم في الإنقاذ في الحوض الاوسط للبحر الأبيض المتوسط وعدم تسهيل مهمات بواخر الإنقاذ الإنسانية.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر نوفمبر

	البر	البحر
نوفمبر	56.5%	43.5%

بلغت عمليات الاجتياز المحبطة في البر 56.5% من جملة عمليات الاجتياز خلال شهر نوفمبر سجلت اغلبها بولاية صفاقس وتعتمد أساسا على مراقبة النقاط الحساسة قبالة الشواطئ وفي المفترقات القريبة من المدن والقرى الساحلية وعلى المجهود الاستعلاماتي في متابعة البيوت التي يتم فيها تجميع المهاجرين.

كما تميّز شهر نوفمبر 2021 بارتفاع نسق عمليات الترحيل من إيطاليا لتبلغ 516 مرحلا خلال شهر نوفمبر مما يرفع عدد المرحلين منذ بداية السنة من إيطاليا الى 1655 إضافة الى عمليات الترحيل انطلاقا من فرنسا ويتم استعمال مطار طبرقة حاليا لذلك.

الانتحار ومحاولات الانتحار

تفاقم مشكل الانتحار طيلة شهر نوفمبر اذ تم تسجيل 28 حالة ومحاولة انتحار. والأخير مشكل اجتماعي يشهد طريقه نحو مزيد من التعقيدات دون ان تبدي السلطات اي خطة لمقاومته والحد منه والوقاية منه وحماية الضحايا والتعهد بهم وبمحيطهم.

28 حالة ومحاولة انتحار

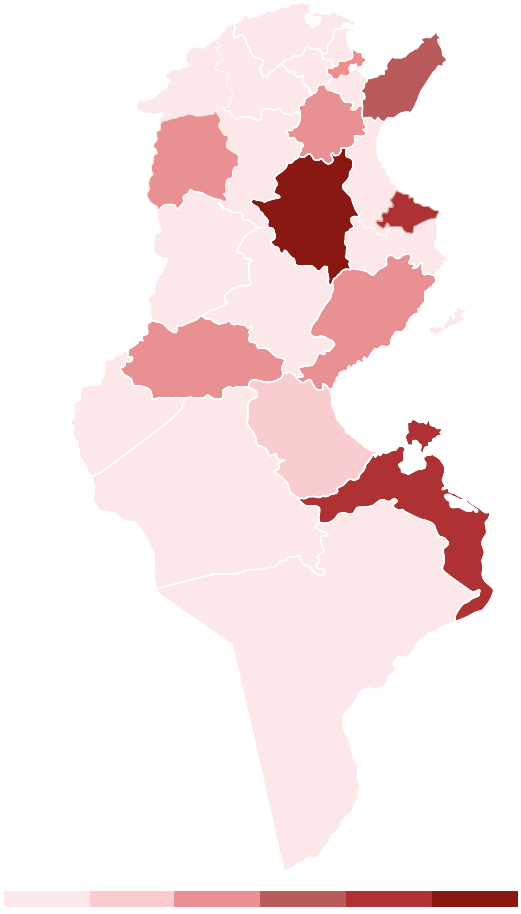

بن عروس	3	0
أريانة	0	0
تونس	2	0
بنزرت	0	0
منوبة	1	1
زغوان	1	1
باجة	0	1
نابل	0	1
سليانة	0	0
جندوبة	0	0
سوسة	0	0
الكاف	0	0
المنستير	2	0
صفاقس	0	0
سيدي بوزيد	8	0
المهدية	0	0
القيروان	4	2
القصرين	2	0
قابس	0	1
تطاوين	1	0
توزر	0	2
مدنين	0	0
قفصة	1	0
قبلي	1	0

وقد مثل الذكور نسبة 82.1% من مجموع ضحايا حالات ومحاولات الانتحار

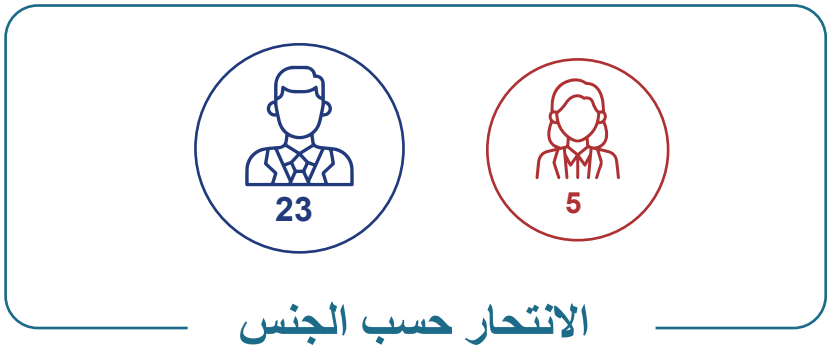

ومن الملاحظ ان الفئة العمرية ما بين 26 و45 سنة هي الأكثر إقبالا على الانتحار وهي، ان بحثنا عن توصيف لها، هي الفئة النشيطة التي تلاقي صعوبات في النفاذ الى حقوقها كاملة وفي مقدمتها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية اي النفاذ الى الشغل والى الثروة والإنتاج.

	15 سنة أو أقل	16-25 سنة	26-35 سنة	36-45 سنة	46-60 سنة	أكثر من 60 سنة
ذكور	0	2	8	11	2	0
إناث	0	0	3	1	1	0
المجموع	0	2	11	12	3	0

وقد بلغ عدد ضحايا هذه الفئة العمرية 23 ضحية اقدمت على الانتحار او حاولت القيام به.
وتاتي ولاية سيدي بوزيد في مرتبة أولى من حيث عدد الحالات المسجلة (8 حالات) تليها القيروان باربع حالات وولايات تونس والمنستير ومدنين والقصرين بحالتين لكل ولاية. وسجلت ولاية بن عروس 3 حالات ومحاولات انتحار فيما سجلت ولايات قفصة ونابل وزغوان ومنوبة وتطاوين حالة انتحار او محاولته لكل ولاية

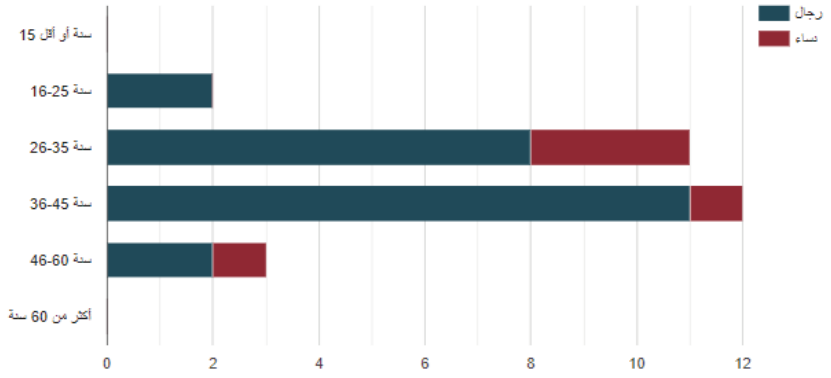

ومثل الانتحار حرقا نسبة 42.9 % من مجموع الحالات المرصودة يليه الانتحار شنقا بنسبة 39.3 % ثم الانتحار عبر إلقاء النفس بنسبة 7.1% وطعن النفس باسلحة بيضاء بنسبة 7.1%.

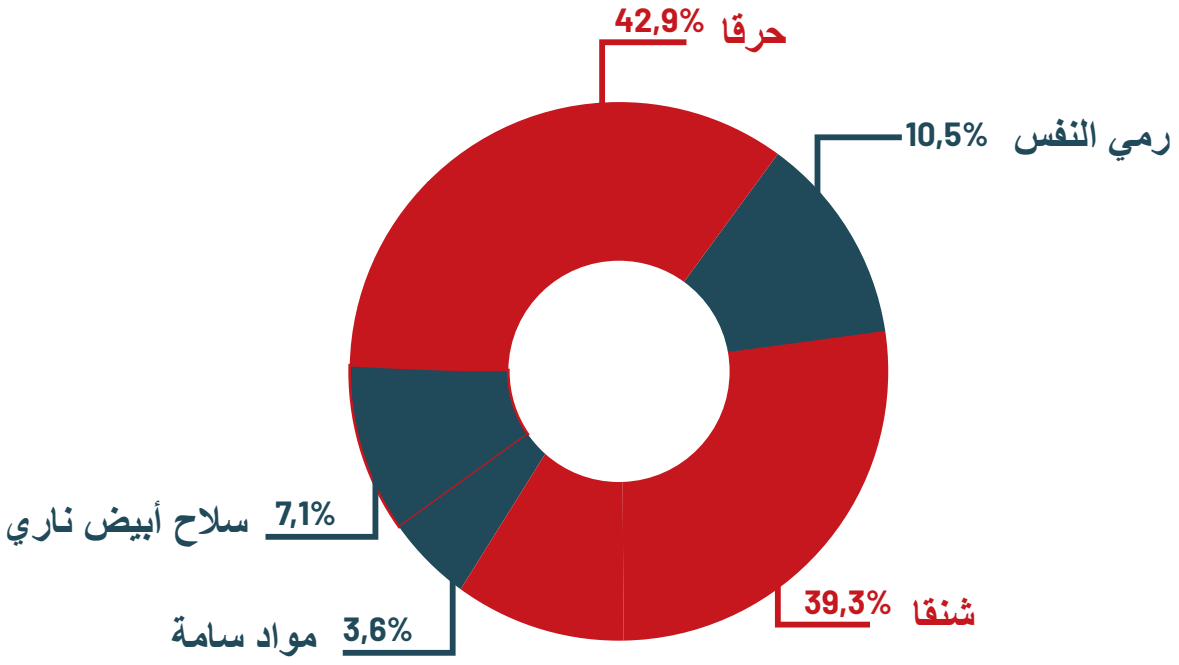

تقرير العنف لشهر نوفمبر 2021

حافظ شهر نوفمبر تقريبا على نفس نسق أحداث العنف التي سجلها الشهر الذي سبقه أكتوبر، وهو ما لا يمكن اعتباره مؤشر إيجابي بالمرة بل هو دلالة واضحة على ان الوضع لم يتغير واسباب العنف ودوافعه مازالت نفسها ان لم تكن بصدد الاتجاه نحو مزيد التوسع والتعقيد.

بدو ان السلوك العنيف تدريجا وشيئا فشيئا بصدد التحول الى أداة تواصل بين مختلف فئات المجتمع. وأصبح في شكله اللفظي والمادي والنفسي شكل من اشكال التعامل مع الأخر في الفضاءات العامة والخاصة. وفي قراءة للوقع يمكن القول ان تعمم هذا السلوك يعود بالأساس الى حالة الضبابية التي مازالت تميز الوضع السياسي، إجراءات استثنائية، وضعف تواجد الدولة الذي يتواصل حتى مع تكوين الحكومة، فالى غاية الان وبعد نحو الشهر عن تكوينها لم يصدر على رئيسة الحكومة ووزرائها باختلاف مواقعهم ومهامهم اية رسائل او إنجازات تطمينية من شانها بعد بريق امل جديد لدى التونسين.

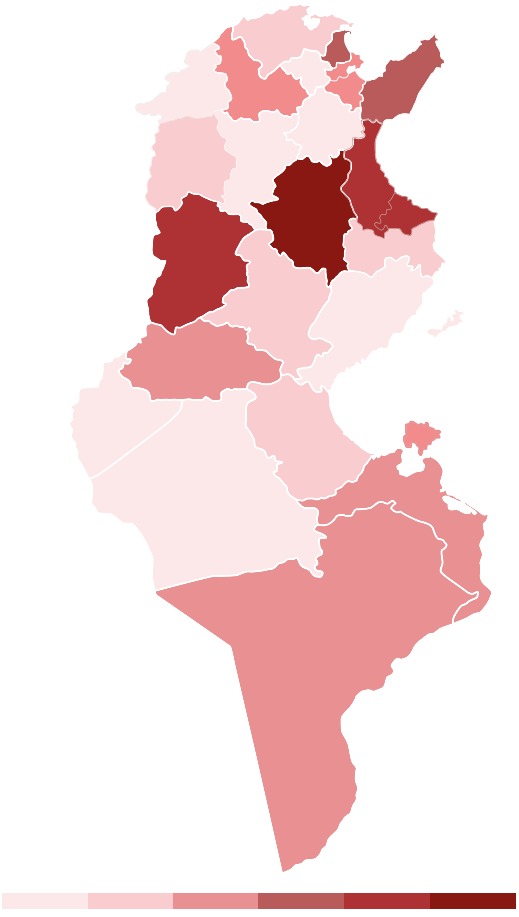

بن عروس	6,3%	4,2%
تونس	14,6%	4,2%
منوبة	4,2%	0%
باجة	2,1%	2,1%
سليانة	0%	2,1%
سوسة	10,4%	4,2%
المنستير	8,3%	10,4%
سيدي بوزيد	4,2%	6,3%
القيروان	2,1%	4,2%
قابس	0%	0%
توزر	0%	2,1%
قفصة	2,1%	6,3%

أريانة	4,2%	6,3%
بنزرت	4,2%	14,6%
زغوان	0%	4,2%
نابل	2,1%	2,1%
جندوبة	2,1%	0%
الكاف	4,2%	10,4%
صفاقس	10,4%	8,3%
المهدية	6,3%	4,2%
القصرين	4,2%	2,1%
تطاوين	0%	0%
مدنين	2,1%	0%
قبلي	6,3%	2,1%

ولم يعرف بدوره الوضع الصحي ذلك الاستقرار المأمول اين سجل شهر نوفمبر 2021، بداية انتشارا لموجة جديدة من متحور فيروس كوفيد 19، مع ما يحمله من تخوفات وتهديدات وهشاشة اجتماعية وتعمق للازمة اقتصادي

وشهد بدوره الشهر انطلاقة ل 16 يوم لمناهضة العنف المسلط على النساء، أسبوع اول، بدا يوم 25 نوفمبر وعرف عديد الأنشطة التي تناولت تطبيقات القانون عدد 58 لمناهضة العنف المسلط على النساء وتطرقت الى العنف اللامرئي والعنف الاقتصادي اللذان أهملهما القانون وكان تناوله لهما دون المطلوب ما عقد مسار الفصل فيهما امام القضاء. ومن أبرز ما توقفت عنده القراءات النقدية للقانون عدد 58 خلال ال 16 يوم وضعية الطفل داخل حلقة العنف المسجلة والتي تشمل في جزء منها إضافة الى المراة المعنفة الطفل باعتباره ضحية أولى تستوعب العنف في فضاء نشاته وتعيد انتاجه في تعاملها مع الاخرين في الفضاء العام والشارع والفضاءات التربوية، ليتحول سلوك العنف، مع الطفل الذي يتحول لاحقا الى يافع ثم الى شاب ومن ثمة الى كهل، الى أداة تواصل وتعامل اجتماعي.

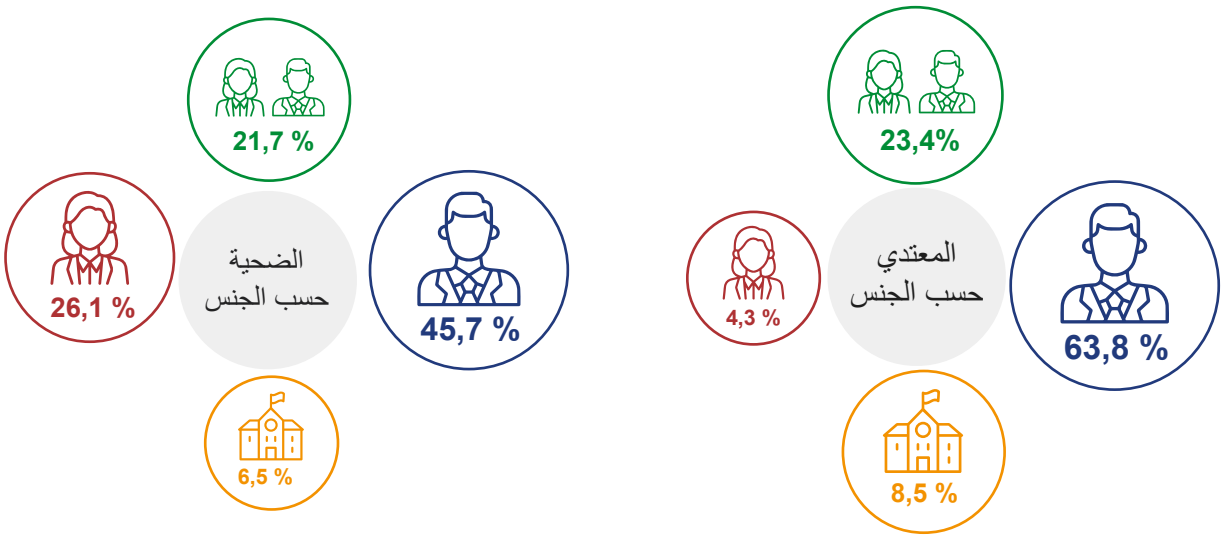

واعتبارا الى حجم العنف الذي تتعرض له النساء اليوم أجمعت مختلف الناشطات والمدافعات على حقوق النساء ان ال 16 يوما هي حملة سنوية ذات قيمة كبرى فيما يتصل بوضعية المراة على المستوى الدولي، ولكنها تبقى غير كافية بالنظر الى التحول الحاصل في العنف المسلط على النساء والذي أصبح يصنف بالخطير يصل في نسبة 73% منه الى محاولات للقتل حسب اخر دراسة صدرت عن الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. وحذرت نفس الدراسة من خطورة جريمة التحرش الجنسي والاغتصاب والتي تواجه الى غاية الان الوصم الاجتماعي والعقلية الذكورية للقضاة التي تؤدي في العديد من الحالات الى احكام غير منصفة للضحايا.

وبالنظر الى هذا الاقع من الضروري العمل بأقصى سرعة على توفير أكبر ما يمكن من الدعم للمراة المعنفة وعلى المنشئة الاجتماعية للطفل في جانبها الاجتماعي والنفس من اجل تغيير الوعي الجمعي وإنتاج مجتمع أكثر توازنا.

عرفت السنة الدراسية الجارية ارتفاعا ملحوظا في منسوب العنف التربوي في العموم اين عرف انطلاقا من ارقام المرصد الاجتماعي التونسي تطور شهريا ارتفع به من 2% من حجم العنف المرصود في جانفي 2021 الى نسب 14% خلال شهر مارس ونسبة 9,5% خلال شهر افريل و9.7% خلال شهر جوان.. وانخفض مع نهاية السنة الدراسية وحلول شهري جويلية وأوت ليعاود الارتفاع خلال انطلاقتها مسجل نسبة 19.1% خلال شهر أكتوبر 2021، ونسبة 18.8 خلال شهر نوفمبر مع تسجيله لنفس نسبة (18.8%) في الجامعات والمبيتات والمطاعم.

وهذه الإحصائيات لا يمكن ان تكون الا ناقوس خطر وجب على وزارة التربية ومختلف هياكل الدولة والقائمين على المصلحة الفضلى للطفل، ان يقفوا عندها ويعملون على تفكيكها وإيجاد حلول استعجالية لمعالجتها حتى لا يتحول الفضاء التربوي الى فضاء منتج للعنف.

وما يجعل الظاهرة اكثر خطورة هو توجهها حسب الرصد نحو السلوك العام حيث عرف شهر نوفمبر تطور ملحوظ في العنف الفردي الذي ارتفع من 48% من حجم العنف خلال شهر أكتوبر الى نسبة 62.5% خلال شهر نوفمبر مقابل تراجع العنف في شكل الجماعي اين كان في حدود ال 35.7% .

وعلى غرار الأشهر والسنوات الماضية يحافظ العنف في شكله الاجرامي على المرتبة الأولى في سلم العنف المرصود من قبل فريق عمل المرصد الاجتماعي التونسي، اين مصل نسبة 70.8% من مجموع العنف يليه في ذلك العنف المؤسساتي الذي كان في حدود ال 12.5% لياتي في مرتبة ثالثة العنف الاقتصادي ومثل نسبة 10.4% من المجموع العام.

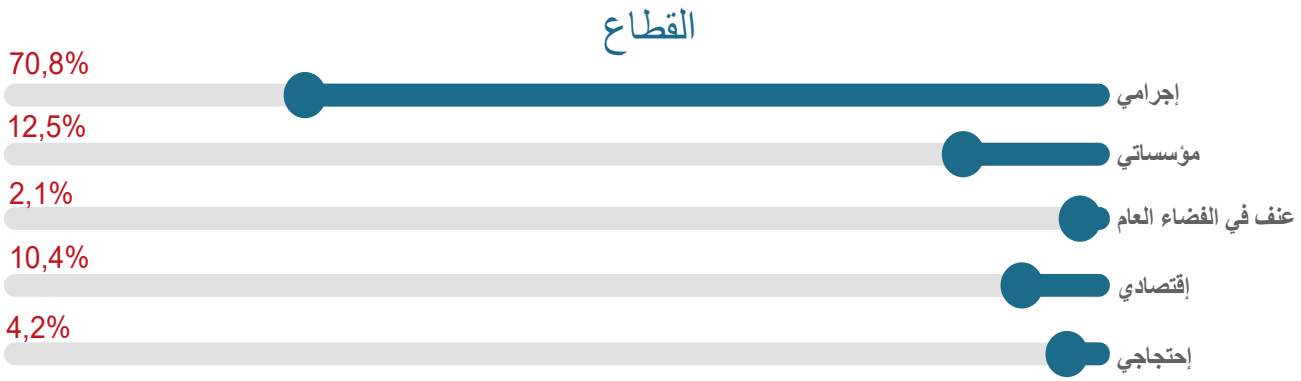

ويحتكر الفضاء العام من شارع ووسائل نقل على النسبة الأكبر من احداث العنف المسجلة خلال شهر نوفمبر اين شهدا نسبة 33.4% من مجموع العنف يأتي بعدهما بالتساوي الفضاء التربوي والفضاء الجامعي والمسكن (الفضاء الاسري) اللذان عرف كل منهم 18.8% من حجم العنف المرصود.

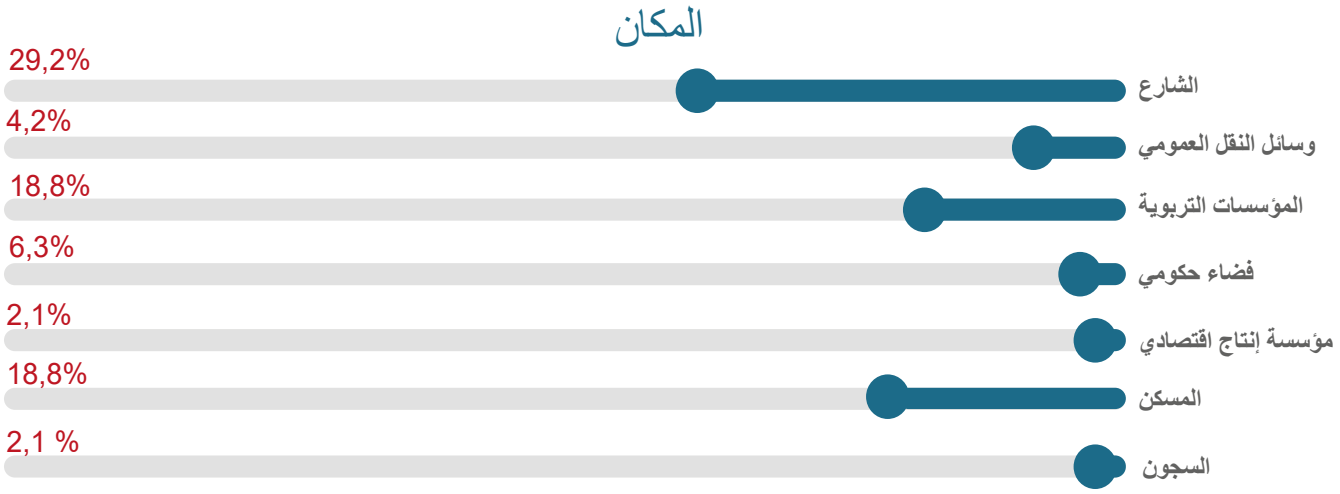

ويتوزع العنف في اشكاليه المختلفة، العنف المادي والمعنوي والعنف التربوي والعنف المؤسساتي والعنف الإداري والعنف الاجرامي، على كامل ولايات الجمهورية تقريبا بنسب متقاربة، تسجل ولاية تونس العاصمة لأعلاها ب 14.6% يليها في ذلك ولايات سوسة وصفاقس بنسبة 10.4%.

وبصدور تقرير العنف لشهر نوفمبر 2021، يجدد المرصد الاجتماعي التونسي دعواته لمختلف الهياكل الرسمية ومسؤولي الدولة، الى ضرورة إيلاء الأهمية والاولية اللازمة لمكافحة ظاهرة العنف الذي ما انفك يستشري وينتشر في فضاءاتنا وبين مختلف فئات المجتمع التونسي. وكل يوم تتزايد التخوفات أكثر من هذه الظاهرة التي تمثل تهديدا حقيقيا للعقد الاجتماعي والاستقرار والتعايش بين التونسيين.

الخاتمة

في المحصلة يبدو الوضع الاجتماعي مرشحا لتطورات كبرى خلال الأسابيع القادمة حيث لا تبدو الرؤيا السياسية واضحة وحيث يشوب الغموض ميزانية العام الجديد وحيث لا تبدو الحلول المالية لتمويل ميزانية العام الجديد واضحة وهي التي تدور بمزيد تكريس الجباية او مزيد الاقتراض.

ويزيد من مضاعفة هذا الوضع ظهور متحور جديد لفيروس كورونا، اطلقت عليه المنظمة العالمية للصحة تسمية اوميكرون، من هذه التعقيدات فالعودة الى الغلق والحد من تنقل الاشخاص في اطار الخطة الوقائية يعني اضفاء تعقيدات جديدة على الوضع الاقتصادي. كل القوادح متوفرة اليوم لانفجار اجتماعي جديد تزداد المخاوف من ان يشوبه العنف بعد ان انخفض منسوب الثقة في السلطة بشكل قياسي خاصة بعد اظهارها تملص من الالتزام باتفاقيات وقوانين واقحام ملفات حساسة كالبطالة ضمن المعركة السياسية. ويزيد خطاب رئيس الجمهورية من تأجيج حدة الاحتقان الاجتماعي. ولتفادي الانفجار تحتاج حكومة بودن الى أسماء رسالتين اثنتين : الأولى إلى المواطن لطمانته حول كيفية حماية مقدرته الشرائية والاستجابة السريعة للخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والثانية لطمأنة الحركات الاجتماعية حول مسار الاتفاقيات الموقعة معها والالتزام بتطبيقها. عدى ذلك يظل سيناريو الانفجار الاجتماعي واردا وشكله بات معروف مسبقا.

منهجيـة احتسـاب علمية جديدة :

بدايـة مـن شـهر مـارس اعتمد المرصـد الاجتماعـي التونسي بالمنتـدى التونـسي للحقـوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم :

التحـركات العفويـة : تتسـم بالمباغـة و سرعـة التحـرك نتيجة حـالات الغضب الجماعـي القصوى والاحتقـان الـذي يولدهـا الا أنهـا محـدودة في الزمـان و المـكان وتسـعى إلى الإثارة ولفـت الإنتباه والتعبئـة الإجتماعيـة وتتميـز بطابعهـا السـلمي الا أنهـا تتفـاوت في معـالم تطويـر الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

التحـركات المنظمـة : تحـركات كانـت بالأسـاس عفويـة إلا أنهـا تطـورت وطورت آليـات فعلها في الزمـان والمـكان وتوفـرت عـلى القـدرة عـلى تنظيـم الإحتجـاج والإعـداد لـه وتسـعى إلى تطويـر التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية.
تتميـز بوسـائلها التنظيميـة و قدرتهـا عـلى ضـمان إسـتمرار فعلهـا و اعـادة التعبئـة مـن جديـد من أجل نفس الأسباب.

التحـركات العشـوائية : هـي التحـركات العنيفـة والتـي تجعـل مـن العنـف المضاد إحـدى آليات فعلهـا وهـي في الغالـب ردود فعـل مبـاشرة توظـف كل الإمكانـات مـن أجـل المواجهـة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتسـاب :

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحـرك الاحتجاجـي يمكـن ان يـدور في اكـثر مـن مـكان وبالتـالي يتـم احتسـابه اكثر من مـرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي يمتد على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية

عمليات الاجتياز المحبطة

يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (... (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون

: الواصلون إلى السواحل الأوروبية

هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين إلى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج إلى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل إلى السواحل الأوروبية دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.